الغانم لسمو الأمير وخادم الحرمين: اللهم أسبغ عليهما نعمة الصحة والعافية

مرزوق الغانم

تقدم رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، وخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز بموفور الصحة والعافية.

وقال في تغريدة على حسابه بـ"تويتر": اللهم اسبغ عليهما نعمة الصحة والعافية وأطل في عمرهما ووفقهما لما تحب وترضى.

من جهة أخرى بعث الغانم أمس ببرقيتي تهنئة إلى كل من رئيس مجلس الشيوخ في جمهورية كولومبيا الصديقة ليديو غارسي توربای، ورئيس مجلس النواب كارلوس كونسا وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

دعاها أيضاً إلى الاستعجال في إقرار «إلغاء الفوائد الربوية على قروض الاستبدال»

الشاهين: «المالية» مطالبة بتعجيل بقانون «تطبيق الشريعة الإسلامية على الاكتتابات العامة»

أسامة الشاهين

دعا النائب أسامة الشاهين لجنة الشؤون المالية البرلمانية إلى الاستعجال في إنجاز وإقرار الاقتراح بقانون الذي تقدم به وعدد من النواب لإلغاء الفوائد الربوية على قروض الاستبدال، وكذلك اقتراح تطبيق الشريعة الإسلامية على الاكتتابات العامة، خاصة وأن هناك توافقًا نيابيًا حكوميًا عليهما.

وقال الشاهين في تصريح صحفي بمجلس الأمة إن المقترح الذي رفضته اللجنة التشريعية وأحالته إلى اللجنة المالية هو محل توافق نيابي حكومي لأنه ينسجم مع إرادة وزير المالية والنواب الذين تقدموا بالمقترح بصفة الاستعجال وأيضا إرادة رئيسي السلطتين التشريعية والتنفيذية اللذين عبرا في الجلسة عن تأييدهما المقترح ولكن مع رغبتهما بأن يأتي بقانون منفصل.

ودعا الشاهين اللجنة المالية للاستعجال في الموافقة على القانون الذي يقضي بإنشاء شركة تخفف عن المواطنين المتقاعدين والموظفين بأن تتيح الاقتراض والاستبدال وفق الشريعة الإسلامية وبشكل ميسر أثناء الخدمة وبعد الخدمة، مبينًا أن المقترح يعود بالفائدة على مؤسسة التأمينات والمتقاعدين والموظفين ولا خاسر فيه.

وألمح الشاهين إلى وجود أطراف تحاول عرقلة المقترح لأن لديهم مشكلة مع وزير المالية، مستطردًا بالقول " كونكم تقفون ضد الوزير ومع الاستجواب هذا حقكم. ولكن لا تخلطوا هذا الحق بحق الوطن والمواطنين وحق المتقاعدين والمتقاعدات بإقرار هذا الاقتراح.

ولفت الشاهين إلى وجود ملف آخر في اللجنة المالية وهو ملف تعديل قانون الاكتتابات العامة والذي هو أيضًا محل توافق نيابي حكومي، مبينًا أن التعديل ينحصر في ٣ كلمات بأن يكون الاكتتاب وفقًا للشريعة الإسلامية.

وأكد أن وزير المالية ومجلس الوزراء موافقان على هذا التعديل، مشيرًا إلى أن قرار مجلس الأمة كان قبل ٥ أشهر بتكليف اللجنة المالية بالاستعجال في هذا التشريع.

وأعرب عن أمله في إقرار اللجنة المالية هذين الاقتراحين حتى تكون الجلسة المقبلة هي جلسة إلغاء فوائد الاستبدال عن المواطنين وإقرار شرعية الاكتتابات العامة.

فيصل الكندري يطالب «التعليمية» باستدعاء وزير التربية لمناقشة وحل مشكلات الطلبة وأولياء الأمور العالقة

طالب النائب فيصل الكندري لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد البرلمانية بضرورة استدعاء وزير التربية لمناقشة وحل الكثير من المشاكل العالقة للطلبة وأولياء الأمور.

وقال الكندري في تصريح صحفي في مجلس الأمة أمس إن قرارات إنهاء العام الدراسي أتت بجهود من سمو رئيس مجلس الوزراء واللجنة التعليمية في مجلس الوزراء، لافتًا إلى أن دور وزير التربية اقتصر على إعلان هذه القرارات.

وأضاف " والآن وبعد أن اتخذ القرار نريد أن نعرف مبررات الوزير في عدم اتخاذ أي قرار حتى منتصف يوليو الحالي بشأن إنهاء العام الدراسي وهو ما قررته أغلب دول العالم ".

وأشار الكندري إلى أنه طلب في استجوابه لوزير التربية بتاريخ ١٦ من الشهر الماضي الكثير من الإيضاحات التي لم يجب عنها الوزير، وأنه كان يتمنى أن يكون لدى وزير التربية خطة واضحة ومبررات مقنعة للطلبة وأولياء أمورهم.

وقال " الوزير يقول إنه في آخر ثلاثة أيام عدلنا على الخطط . وأنا أقول له في آخر ثلاثة أيام تم توجيهك يا معالي الوزير بإنهاء العام الدراسي، ولنكن واضحين مع الشعب الكويتي ".

وأكد الكندري أن المنصة التعليمية أثبتت فشلها سواء للمعلمين أو للطلبة، لافتًا إلى أن طلبة الصف الثاني عشر لا يعلمون الآن ماذا عن مستقبلهم، خاصة في ظل قرارات الوزير المتخبطة.

وأضاف " يجب ألّا نضحي بمستقبل أبنائنا نتيجة وجود وزير لا يستطيع إدارة هذه الوزارة التي تعتبر من أهم الوزارات في البلد، مشيرًا إلى أن وزير التربية أنهى العام الدراسي ولم يوضح الإجراءات بشأن طلبة الجامعات والتطبيقي وأيضا آلية الابتعاث في الخارج لطلبة المدارس الخاصة.

وقال الكندري إن الوزير أعلن أن التعليم عن طريق الأون لاين لكن" هل الوزير لدية استعداد لتوفير "آيباد" لجميع الطلبة خاصة وأنه وبحسب الدستور يجب أن تلتزم الوزارة بتوفير هذه الأجهزة" مؤكدًا أن الدستور كفل التعليم المجاني وعلى الوزير أن يتحمل مسؤولياته بسبب تعنته وعدم وجود خطة تعليمية.

وبين الكندري أن الجامعة لديها توجه بعدم تسليم شهادات الطلبة الخريجين من (البدون) إلا بعد تعديل كل منهم جنسيته، مشيرًا إلى أن هذا الأمر ليس من ضمن مسؤولية وزير التربية ولا من اختصاصه وعليه أن يعطي كل خريج شهادته لتصديقها، ويقوم الخريج بمتابعة أمر ملف الجنسية مع الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية .

لتعزيز إيرادات الدولة وتنظيم عمليات التوظيف

عاشور: تشكيل لجنة برلمانية دائمة تعنى بالقطاع النفطي

أكد عضو لجنة التحقيق في تجاوزات التعيينات والترقيات في مؤسسة البترول الكويتية النائب صالح عاشور، ضرورة تشكيل لجنة برلمانية دائمة تعنى بالقطاع النفطي والشركات التابعة لتعزيز إيرادات الدولة وتنظيم عمليات التوظيف.

وقال عاشور في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس إن تدخل الرقابة السياسية لمجلس الأمة على عمل الجهات الحكومية والتابعة لتقويم الانحراف الموجود بها وليس للابتزاز السياسي.

وأكد أن هناك هجومًا إعلاميًا واضحًا من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والصحف على الرقابة السياسية من قبل مجلس الأمة على الجهات الحكومية، إضافة إلى تدخل نيابي وابتزاز سياسي في عمل تلك الجهات والشركات النفطية.

وأضاف أن الكويت كانت تنتج ثلاثة ملايين و٢٠٠ ألف برميل في الخمسينات والستينات عندما كان القطاع النفطي يدار من قبل شركة واحدة وهي شركة نفط الكويت.

وتابع عاشور "نحن الآن في عام ٢٠٢٠ وبعد أن تم صرف مئات الملايين أصبح لدينا ٩ شركات نفطية ولم نستطع الوصول بإنتاج النفط مثلما كان في الستينات، وهو ما يضع علامة استفهام عن الفرق بين القيادات الإدارية والفنية التي كانت تدير القطاع النفطي في السابق والآن".

وقال إن القيادات النفطية في السابق كان يتم اختيارها وفقا لمعايير الكفاءة والخبرة والقدرة الإدارية على اتخاذ القرار، معربًا عن أسفه لواقع القطاع النفطي الحالي المؤلم .

وبين عاشور أن الخسائر في القطاع النفطي اليوم بالمليارات على حساب المال العام، مشيرًا إلى أن لدينا مصفاة فيتنام ومصفاة سابقة في هولندا ومصافي أخرى في مصر وعمان وبحر الشمال تكبد القطاع النفطي خسائر بالمليارات من المال العام، مؤكدًا أن خزينة الدولة أولى بتلك المليارات في ظل الظروف الحالية.

وأرجع عاشور السبب في هذه الخسائر إلى سوء الإدارة وعدم القدرة الإدارية والفنية والقيادية لمسؤولي القطاع النفطي، مؤكدًا أن هذا القطاع من المفترض أن يدر المال الكبير للميزانية العامة للدولة بدلا من الخسائر التي يحققها.

واعتبر أن ما توصلت إليه وشاهدته لجنة التحقيق خاصة فيما يخص التعيينات والمناصب والتنقلات لا يمكن تحمله لدرجة أنه يتم تعيين أبناء القيادات الحالية والسابقة من دون مقابلات أو إعلانات بتقارير موثقة من ديوان المحاسبة.

وأضاف أن ذلك يتم أيضًا من خلال لجنة التحقيق التي تم تكليفها في المجالس الإدارية في حين أن هناك الآلاف من الكفاءات الوطنية وأصحاب الشهادات العالية لا تجد فرصة عمل في هذا القطاع النفطي .

ورأى أن هناك محسوبية واضحة في التعيينات وهناك مناصب يتم حجزها لفترة تصل إلى خمس سنوات لأشخاص معينين حتى يصلوا إلى درجة معينة ويتم تعيينهم وأيضا أن هناك أسماء معينة يتم نقلها من شركة إلى أخرى لشغل هذه المناصب.

وطالب عاشور مجلس الأمة بوقفة جادة في هذا الأمر وتشكيل لجنة دائمة تعنى بالقطاع النفطي والشركات العاملة فيه نظرًا لأهميته القصوى في تعزيز إيرادات الدولة وتنظيم عمليات التوظيف.

وأكد أنه لا يجوز الاستمرار في هذا الوضع في شركات يفترض أن تكون بعد 60 عامًا من الإنتاج النفطي نموذجًا جيدًا ومن المؤسسات التي يحتذى بها.

ولفت إلى أن لجان التحقيق تصل إلى نتائج مذهلة وقوية بإحالة العشرات من المشاريع والأفراد والشركات إلى النيابة العامة نتيجة تجاوزات واضحة في التعيينات والترقيات والمشاريع.

وأكد أن هذا الأمر بحاجة إلى تقويم وإدارة وسياسة جديدة بالقطاع النفطي في هذه المرحلة، مشددًا على أنه لا يمكن القبول باستمرار هذا النهج الذي يحتاج لإعادة تقييم سواء في المشاريع الخارجية التي تتكبد خسائر بالمليارات أو التعيينات أو التنقلات أو غيرها.

من جانبه قال رئيس لجنة التحقيق حول التجاوزات في التعيينات والترقيات في مؤسسة البترول النائب الحميدي السبيعي "انتهينا من التقرير وصوتنا عليه ويوجد فيه 80 توصية مالية وادارية"، مشيرا إلى انجازه في 22 اجتماعا، ولافتا إلى أن جميع كانت باجماع اعضاء اللجنة ما عدا توصيتين كانت بالأغلبية.

وأشار السبيعي إلى تجاوزات في تعيينات القطاع النفطي، مشيرا إلى أنها بعيدة عن الشفافية في الاعلان وفي النتيجة، ولا يوجد تظلم.

وأوضح أن ابناء قياديي القطاع النفطي يتم تعيينهم دون اعلان، مع أنهم مخالفين للشروط، لافتا إلى إحالة كل من عين ابنه أو أخوه الى النيابة، كما أحيل الى النيابة الرئيس التنفيذي لشركة البترول الوطنية السابق ونائب الشركة.

وبين أن مصفاة فيتنام متجهة نحو الافلاس والحجز على الأموال الكويتية.

وأشار إلى العبث في شركات توريد العمالة التي تحصل على 35 في المئة من الراتب، واذا كان العقد 10 ملايين تحصل الشركة على 3.5 مليون ويتم تعيين الوافدين بحجة أنهم أصحاب خبرة وعند المراجعة وجدنا تعيين سكرتارية بدون خبرة، مؤكدا أن عقود توريد العمالة تحجز فرص توظيف الكويتيين، وطالبنا بالغاء عقودها.

وقال إن التلاعب واضح في عقود الوافدين، فهناك سكرتيرة عينت براتب 1300 دينار، كما تم تعيين وافدين برواتب تتراوح ما بين 3150 و5 آلاف مع سيارة وتأمين.

وقال «الكرة الآن في ملعب المجلس والحكومة، فإذا لم تتم الموافقة على التوصيات وتنفيذها وإحالتها إلى النيابة فإن الحكومة برئيسها ستكون شريكة وتتحمل المسؤولية السياسية».

صالح عاشور

السبيعي: أنجزنا تقريرنا متضمناً 80 توصية 78 منها بالإجماع

«النصاب» طير اجتماع «الداخلية والدفاع» البرلمانية

أرجأت لجنة شؤون الداخلية والدفاع اجتماعها أمس والذي كان مقررًا أن تصوت خلاله على الاقتراح بقانون في شأن توفير الرعاية الصحية لرجال الإطفاء وإنشاء مستشفى لهم ومشروع القانون الحكومي بشأن قوة الإطفاء.

وقال عضو اللجنة النائب سعدون حماد في تصريح صحفي بمجلس الأمة، إنه حضر الاجتماع إضافة إلى النائب عبدالله الكندري، ملتمسًا العذر لأعضاء اللجنة الذين لم يحضروا، وبالتالي رفع الاجتماع لعدم اكتمال النصاب.

وأكد حماد أن هناك اجتماعًا آخر سيحدد لاحقًا للتصويت على الاقتراح بقانون وكذلك المشروع الحكومي.

واختتم حماد تصريحه بالقول " نهنئ أنفسنا والشعب الكويتي بنجاح العملية الجراحية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد – حفظه الله – سائلًا الله العلي القدير الشفاء العاجل لسموه وأن يعيد لممارسة نشاطه كالمعتاد بإذن الله ".

سعدون حماد

التي تطلب اقتراضها وفق المشروع بقانون في شأن الدين العام

الهاشم: على الحكومة وضع خطة واضحة حول آلية صرف وسداد الـ 20 مليار دينار

طالبت رئيسة اللجنة المالية النائبة صفاء الهاشم الحكومة بخارطة طريق بشأن آلية صرف وسداد العشرين مليار دينار التي تطلب الحكومة اقتراضها وفق المشروع بقانون في شأن الدين العام، مستبعدة أن يكون هناك إجماع نيابي عليه مالم تكن هناك خطة واضحة للصرف والسداد.

وقالت الهاشم في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس إن اجتماع اللجنة الأسبوع المقبل سيناقش الكثير من المواضيع وأهمها متابعة مناقشة مشروع قانون الدين العام بحضور فريق وزارة المالية.

وبينت أن اللجنة طرحت في اجتماعها السابق استفسارات كثيرة على الفريق برئاسة وكيل الوزارة صالح الصرعاوي، نظرًا لعدم حضور وزير المالية وطلبت اللجنة إفادتها بمجموعة من الإيضاحات عن المثالب الكثيرة على صياغة مشروع القانون.

وعن تصريحات وزير المالية الأخيرة عن أن تثبيت التصنيف الائتماني للدولة يضعها في مصاف الدول، قالت الهاشم إن تثبيت التصنيف يعتمد على أمور كثيرة وإن كان الوزير لا يعلم ذلك ستبحث له عن عذر.

وأوضحت الهاشم أن الكويت ما زالت تحتفظ بجدارة ائتمانية ولكن هناك فساد تم كشفه سواء في تحقيق "اليوروفايتر" أو الكتاب الذي أصدره المدعي العام بكاليفورنيا حول صفقة ما يسمى بشأن إنشاء هيئة عسكرية بلوس أنجلوس ومصادرة الأموال الكويتية بموجب القوانين هناك. وأضافت "كذلك هناك موضوعات حول الاتجار بالبشر وتجار الإقامات"، متسائلة كيف بعد كل ذلك يكون هناك توجه لإصدار قانون الدين العام وتطلب من بنوك عالمية إقراضك"؟

وبينت أن كل البنوك العالمية حتى تمنح قروضًا بمبلغ لا يقل عن ٢٠ مليار دينار ستطلب خطة واضحة بالأهداف والمسارات ورسم السياسة التمويلية وكيفية السداد والاقتراض.

وأكدت أن اللجنة المالية البرلمانية ستطلب من الحكومة رسم السياسة التمويلية للثلاث سنوات المقبلة في ظل الوضع الاقتصادي السيئ.

ووجهت الهاشم رسالة إلى سمو رئيس مجلس الوزراء بأنه منذ عام ٢٠١٥ والحكومة تبحث في أربعة خيارات وتصورات لتمويل الاحتياطي العام، معتبرة أن هناك بطئًا في اتخاذ القرار.

وأكدت أن اللجنة المالية لا يمكن أن تتجاوب مع الحكومة ما لم تكن هناك خارطة طريق لطريقة صرف مبلغ الـ ٢٠ مليار دينار.

ولفتت إلى أن الدولة لديها قروض بقيمة ٨ مليارات دولار إضافة إلى فوائد هذه القروض، ويجب سدادها في الفترة ما بين ٢٠٢٢ و ٢٠٢٧ بينما وضع الميزانية سيئ فيما يخص السنوات الثلاث المقبلة.

وتساءلت الهاشم "كيف للحكومة أن تتمكن من السداد في ظل وجود وزير مالية غير متمكن وتصريحاته شعبوية وانتخابية وهو إلى اليوم غير قادر على رسم السياسة التمويلية للدولة للسنوات الثلاث المقبلة ولا يملك هيكلًا تنظيميًا لإدارة الدين العام".

وتمنت الهاشم على سمو رئيس الوزراء أن يحفظ للكويت على ما تبقى من ماء وجه على مستوى الجدارة الائتمانية حتى لا تخسر الكويت هذه الجدارة.

وأكدت أن الهيكل التنظيمي لإدارة الدين العام تم إنشاؤه منذ ٣ سنوات ولكنه لم يفعل، داعية الحكومة إلى عدم الاستعجال في موضوع الدين العام.

وأكدت أن الحكومة لن تجد تجاوبًا في قاعة عبدالله السالم لإقرار قانون الدين العام لأن التوجه العام بمجلس الأمة هو رفض القانون بسبب عدم قدرة الحكومة على إقناع المجلس والشعب بوجود خارطة طريق لصرف هذه الأموال تتضمن مشاريع رأسمالية تختلف عن مشاريع البنية التحتية.

من جانب آخر أعربت النائبة صفاء الهاشم عن سعادتها بنجاح العملية الجراحية التي أجراها صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وتكللت بالنجاح، متوجهة بالحمد والشكر للمولى – عز وجل – على سلامة سموه.

صفاء الهاشم